منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤتمر الدول الأطراف

الدورة الثانية
١ - ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

C-II/DG.7
29 October 1997
ARABIC
Original: ENGLISH/RUSSIAN

مذكرة من المدير العام

خطاب من رئيس الاتحاد الروسي
إلى مجلس الدوما

يوزع المدير العام لاطلاع الوفود نسخة من رسالة تلقاها في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر من سفير الاتحاد الروسي لدى هولندا. وتحتوي هذه الرسالة على نسخة من الخطاب الذي وجهه رئيس الاتحاد الروسي إلى مجلس الدوما بشأن مسألة التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والذي وزع في مجلس الدوما في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

مرفق

سفارة الاتحاد الروسي
في هولندا

٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

سعادة السيد خوسيه م. بستاني
المدير العام للأمانة الفنية،
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
لاهاي

السيد المدير العام،

يسعدني أن ألفت انتباهكم إلى النسخة المرفقة من الخطاب الذي وجهه رئيس الاتحاد الروسي إلى مجلس الدوما بشأن مسألة التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقد وزع الخطاب في مجلس الدوما صبيحة هذا اليوم.

المخلص،

[التوقيع]

ل. سكوتنيكوف

السفير

رئيس الاتحاد الروسي

خطاب الى مجلس الدوما بشأن التصديق
على اتفاقية حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية

حضرات النواب المبجلين،

لا بد لـــي من أن أتوجه إليكم بشأن مسألة لا تؤثر على السلطة السياسية لروسيا فحسب بل تؤثر، فوق كل شيء، على أمن وسلامة الروس وأبنائهم و أحفادهم الذين يعيشون في المناطق التي تـــتراكم فيهـــا مخزونات من الأسلحة الكيميائية التي سيجري تدميرها.

وقد خلص المجتمع الدولي إلى أن تدمير مخـــزونات الأسلحة الكيميائية ينبغي أن يتـــم وفقـــا لقواعـــد موحـــدة وتحت مراقبة دولية صارمة. ولهذا تم التوقيع على اتفاقية حظر وتدمير الأســـلحة الكيميائيـــة عام ١٩٩٣.

ووقعت روسيا على هذه الوثيقة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ بدأ نفاذ الاتفاقية. وأصبح مائة بلد أطرافا فيها، بما في ذلك أربع من الـــدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي آذار/مارس من هذه السنة، عرضت هذه الاتفاقية للتصديق عليها. وفي تشرين الأول/أكتوبر، يـــا حضرات النواب المبجلين، تعتزمون أن تتخـــذوا قرارا بشأن هذه المسألة. وقد أعرب مجلس الدومـــا عن التزامه بأهداف الاتفاقية كما اعتمد قانونا اتحاديا بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية، وهو الأمر الـــذي يجعلني متفائلا. وأعتقد بأن الخطوة التالية ستكون منطقيا التصديق على الاتفاقية.

وامتثال روسيا للاتفاقية لن ينقص بأي شكل من الأشكال من القدرة القتالية لقواتنا المسلحة. وقـــد تـــم بالفعل حـــذف الأسلحة الكيميائية من قاموسنا العسكري كوسيلة من وسائل الحـــرب. ولـــدى روســـيا وسائل أخـــرى أكثر قوة ونجاعة لردع العدوان. ولهذا توقف إنتاج الأسلحة الكيميائية ولـــن يســـتأنف. وفي الوقت نفسه، يسبب الاستمرار في تخزين الأسلحة الكيميائية وصيانتها مشاكل خطيرة لروسيا على الصعيدين الاقتصادي والبيئي وعلى صعيد السياسة العسكرية كما يشكل خطـــرا علـــى أمـــن روســـيا واعتبارها في المجتمع الدولي.

وإنني لمقتنع تمام الاقتناع بأن التصديق العاجل على الاتفاقية يخدم المصلحة الأساسية لروسيا.

ويزيل تدمير عشرات آلاف الأطنان من السم المهلك الآخذ في الانحلال خطر كارثة بيئية. كما أن صرف مبالغ هائلة لتخزين "قنبلة كيميائية موقوتة" وصيانتها يعتبر أمرا غير مسؤول وغير أخلاقي، في وقت سجلت موارد الميزانية نقصا خطيرا.

ويعترف خبراء دوليون بأن تقنياتنا المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية آمنة بما فيه الكفاية ومتفوقة على تقنيات أخرى في العالم. وأضمن بأن تولى أعلى الأولويات للأمن والصحة العموميين أثناء إنشاء مرافق تدمير الأسلحة الكيميائية وتشغيلها.

لقد أصدرت تعليمات إلى الحكومة لتخصيص الموارد المالية اللازمة عام ١٩٩٨ لنزع السلاح الكيميائي. وسأشدّد عليها لكي تواصل رصد التمويل اللازم لبرامج تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية وتحويل مرافق الإنتاج السابقة. وسيبقى مجلس الدوما على اطلاع كامل ومنتظم على سير العملية بهذا الصدد.

وسيؤدي الامتثال للاتفاقية إلى استحداث المزيد من الشروط المسبقة الضرورية لتنمية تعاوننا وتجارتنا مع العالم الخارجي وللحصول على المساعدة الدولية في تدمير الأسلحة الكيميائية. ويجب أن تشكل هذه المساعدة ما لا يقل عن ٢٠٪ من مجموع الإنفاق لهذه الأغراض.

وحتى إذا لم تصدق روسيا على الاتفاقية، فإنها ستكون مجبرة على تدمير أسلحتها الكيميائية. غير أنها في هذه الحالة، ستكون مضطرة إلى القيام بذلك بنفسها معتمدة على جهودها الخاصة وتحت عقوبات اقتصادية صارمة سيفرضها عليها المجتمع الدولي. وستتجاوز خسائرنا في هذه الحالة إلى حد كبير المصروفات والمدفوعات التي تتحملها روسيا كطرف في الاتفاقية.

وإذا ما تخلى بلدنا عن الأسلحة الكيميائية ودمّرها، فإن الاتفاقية ستصبح، بفضل مشاركتنا، الضمانة الرئيسية لنا بأنه لن يتم تخزين أسلحة كيميائية من مصادر خارجية على حدودنا.

وسيكون بإمكاننا أن نشدّد على ضرورة قيام الدول القليلة التي لم تتخل بعد عن أسلحتها الكيميائية بالتخلي عنها بدون تأخير.

وستصبح الاتفاقية كذلك وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب "الكيميائي" الدولي.

وفي الوقت نفسه، أودّ أن أؤكد للروس بأنه ستكون في حوزة بلدنا كافة الوسائل والموارد اللازمة لحماية قواته العسكرية ومواطنيه من الاستعمال المحتمل للأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف. وستسدد القوات المسلّحة ضربة قاضية إلى أي معتد تسول له نفسه استعمالها ضدنا.

وليست جميع أحكام الاتفاقية كما نريد تماما. بيد أننا سنكون قادرين على التأثير عمليا في طريقة تطبيق مختلف مواد الاتفاقية على روسيا، كالأحكام الخاصة بالإطار الزمني المحدد لتدمير الأسلحة الكيميائية. ولهذا الغرض، يتوجب علينا أن نكون من بين المشتركين في الاتفاقية لا خارجها.

وأعتقد بأن مجلس الدوما سيتّخذ في شهر تشرين الأول/أكتوبر القرار الصحيح وسيصدق على اتفاقيـــة حظر الأسلحة الكيميائية.

[التوقيع]

ب. يلتسن

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

- - - o - - -